الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

أوجه التوافق بين الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والموقف العربي الذي تضمنته الوثائق الصادرة عن عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

	الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	الموقف العربي
الرؤية والمبادئ التوجيهية	**الفهم المشترك:** العلم بأن الهجرة سمة مميزة لعالمنا الذي تسوده العولمة، حيث إنها تربط المجتمعات من الداخل وعبر جميع مناطق العالم، مما يجعل جميع الدول بلدان منشأ وعبور ومقصد. وإدراك الحاجة المستمرة إلى جهود دولية من أجل تعزيز المعرفة بالهجرة وتحليلها، حيث أن التفاهمات المشتركة ستحسن السياسات التي تطلق العنان لإمكانات التنمية المستدامة للجميع. وضرورة جمع ونشر بيانات عالية الجودة، وضمان أن يكون المهاجرون الحاليون والمحتملون على علم تام بحقوقهم والتزاماتهم وخياراتهم في إطار الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وأن يكونوا على وعي بمخاطر الهجرة غير القانونية. إلى جانب ضرورة توفير معلومات موضوعية قائمة على الأدلة حول فوائد الهجرة وتحدياتها، بهدف تبديد الروايات المضللة التي تخلق تصورات سلبية عن المهاجرين.	يتفق هذا مع الموقف العربي الذي يؤكد على أهمية وضع وتبني مقاربة وطنية تعتمد على معلومات دقيقة ناتجة عن عملية جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وتحسين نوعيتها وتحليلها، ووضع مقاربات ورؤى متوازنة لرعاية وحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم تجاه دولة المقصد، وضرورة أن تقترن السياسات قصيرة الأجل التي تقرر وسائل المكافحة للهجرة غير النظامية بمقاربات تنموية طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية الدافعة لخروج تدفقات من الهجرة غير النظامية، وأهمية النظر إلى الهجرة على أنها لفائدة دول المنشأ والمقصد على حدٍ سواء.
	المسئوليات المشتركة: الإقرار بأنه لا يمكن لأي بلد بمفرده مواجهة التحديات والفرص الناجمة	ويتفق هذا مع الموقف العربي الذي يتضمن التأكيد على مبدأ

	عن الهجرة، وإقرار الدول بمسئولياتها المشتركة تجاه بعضها البعض بصفتها دولاً أعضاء في الأمم المتحدة إزاء تلبية احتياجات ومراعاة شواغل بعضها البعض بشأن الهجرة، والالتزام العام باحترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتها وإعمالها، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، مع تعزيز أمن وازدهار جميع المجتمعات المحلية.	المسئولية المشتركة بين دول المنشأ ودول المقصد وضرورة احترام مبادئ حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم إلى دول المهجر أو اللجوء لأسباب قسرية بغض النظر عن وضعهم القانوني الذي يرافق رحلتهم إلى دولة المقصد.
	وحدة القصد: المتمثلة في تيسير وضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية التي تصب في صالح الجميع. والالتزام بمواصلة الحوار المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة من خلال آلية متابعة واستعراض دورية وفعالة، مع ضمان ترجمة الكلمات الواردة في هذه الوثيقة إلى إجراءات ملموسة لصالح الملايين من الناس في كل منطقة من مناطق العالم.	ويتفق هذا الهدف مع الرؤية العربية المتمثلة في أهمية إتاحة فرص للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتشارك المنطقة العربية في الفعاليات الدولية والإقليمية ذات الصلة وتقوم بالتحضير لهذه المشاركة من خلال عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء.
	المبادئ التوجيهية: حيث يتمركز الاتفاق العالمي للهجرة حول الإنسان، ويقوم على مبدأ التعاون الدولي، ويحترم السيادة الوطنية، وسيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية، ويرتكز على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويقوم على أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويحترم المنظور الجنساني ويعزز المساواة بين الجنسين، ويعزز الالتزامات القانونية الدولية القائمة فيما يتعلق بحقوق الطفل، ويتبع نهج شامل للحكومة بأكملها، وكذلك نهج المجتمع بأكمله.	ويتفق هذا مع الموقف العربي الذي يؤكد على أهمية التعاون على المستويين الإقليمي والدولي في مجال الهجرة، وضرورة تضمين الهجرة في سياسات التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة 2030 وخطط التنمية الوطنية، والتصدي لجميع أشكال التمييز العنصري، وأهمية مراعاة الفوارق بين الجنسين في كل جوانب حوكمة الهجرة.
الإطار التعاوني والأهداف	1. جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.	يؤكد الموقف العربي على أهمية وضع وتبني مقاربة وطنية تعتمد على معلومات دقيقة ناتجة عن عملية جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وتحسين نوعيتها وتحليلها، وذلك من خلال العمل على بناء القدرات المؤسسية الوطنية.
	2. تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي.	يؤكد الموقف العربي على ضرورة أن تقترن السياسات قصيرة الأجل التي تقرر وسائل المكافحة للهجرة غير النظامية بمقاربات تنموية طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية الدافعة

		لخروج تدفقات من الهجرة غير النظامية من خلال التأكيد على الارتباط بين الهجرة والتنمية، حيث أن المنظور الأمني لا يكفي لعلاج الأسباب الجذرية للمشكلة.
	3. تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة	لم يتم تناولها
	4. ضمان حيازة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية	لم يتم تناولها
	5. تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية.	يؤكد الموقف العربي على أهمية إتاحة فرص آمنة وقانونية للتنقل وفق ضوابط تراعي مبادئ حقوق الإنسان وتحافظ على الكرامة الإنسانية من خلال تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة، والتأكيد على زيادة القنوات الشرعية للهجرة وإتاحة فرص للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وذلك من شأنه أن يقلل من الأسباب الدافعة للهجرة غير النظامية.
	6. تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق.	يؤكد الموقف العربي على أهمية تخفيض رسوم توظيف العمالة وتنظيم نشاط مكاتب التوظيف بالخارج ليتسنى ضمان إبرام عقود توظيف قانونية وموثقة وتوفير ظروف عمل مناسبة للمهاجرين حسب مبادئ التوظيف المنصف.
	7. معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها.	يؤكد الموقف العربي على إيلاء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة والمهمشة من المهاجرين من النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الإتجار بالبشر والعنف القائم ضد النساء، والتعامل معهم بما يتناسب مع هشاشة وضعهم، ومنحهم الحماية والمساعدة التي يحتاجونها وفقاً للتشريعات والقوانين الوطنية، ووضع برامج للتعريف بحقوقهم، وتطوير استجابات مناسبة لاحتياجات هذه الفئات، وذلك بالتعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

	8. إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين.	أكد البيان الصادر عن الاجتماع الأول لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة بشأن ضحايا الهجرة غير النظامية عبر المتوسط على ضرورة تقديم الدعم اللازم لعمليات إنقاذ المهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط وتوفير أماكن مناسبة لإيوائهم، كما تضمن الموقف العربي من "سياسة الجوار الأوروبية المجددة" حث الاتحاد الأوروبي على العمل على إعادة تقديم الدعم اللازم لعمليات إنقاذ المهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط.
	9. تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين.	يؤكد الموقف العربي على دعم مكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر والوقاية من شبكات الجريمة المنظمة التي يمتد نشاطها من تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر إلى الأنشطة الإرهابية، وذلك من خلال التوعية بمخاطرها وسن القوانين اللازمة لذلك وتفعيلها. وتوسيع دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في التوعية بخطورة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر وأبعادها وآثارها المختلفة.
	10. منع الإتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية.	يؤكد الموقف العربي على دعم مكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر والوقاية من شبكات الجريمة المنظمة التي يمتد نشاطها من تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر إلى الأنشطة الإرهابية، وذلك من خلال التوعية بمخاطرها وسن القوانين اللازمة لذلك وتفعيلها. وتوسيع دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في التوعية بخطورة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر وأبعادها وآثارها المختلفة.
	11. إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة.	الموقف العربي يطالب المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم لبناء قدرات العاملين بالأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ القانون والمؤسسات ذات الصلة، وتوفير البرامج والمعدات التي تهدف إلى تعزيز قدرات مراقبة الحدود في مجال مكافحة الإتجار بالبشر.

	12. تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب	لم يتم تناولها
	13. عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملاذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل	لم يتم تناولها
	14. تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة	لم يتم تناولها
	15. تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية	لم يتم تناولها
	16. تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين.	يؤكد الموقف العربي على أهمية التماسك الاجتماعي في تحقيق التنمية، وأن هذا التماسك يمكن تحقيقه بتشجيع السياسات التي تؤدي إلى الحفاظ على التنوع والإدماج الثقافي وتعمل على مشاركة الجميع، بما يتفق مع الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي وخطة التنمية المستدامة 2030 وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، حيث يعد جسر الهوة بين الثقافات أمراً ضرورياً وعاجلاً للسلام والاستقرار والتنمية.
	17. القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامة عن الهجرة.	يؤكد الموقف العربي على التصدي لجميع أشكال التمييز العنصري ومواجهة ظاهرة العداء للأجانب والإسلاموفوبيا والمعتقدات الدينية وحماية المهاجرين من الممارسات العنصرية من خلال عمل حملات توعية مجتمعية بالاستعانة بوسائل الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال تعزيز الحوار بين المهاجرين والمجتمعات المستضيفة لهم، وتمكين المهاجرين من نشر تجاربهم الشخصية.
	18. الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات.	يؤكد الموقف العربي على وضع آليات مشتركة للاعتراف بمهارات ومؤهلات المهاجرين بمختلف مستوياتهم.
	19. خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.	يؤكد الموقف العربي على أهمية الاعتراف بالمساهمات الإيجابية للمهاجرين سواء في دول المنشأ أو في دول المقصد وتشجيعهم، حيث أن تحويلات المهاجرين واستثماراتهم وقيامهم بنقل خبراتهم ومعارفهم تسهم في تنمية دول المنشأ، كما أن للمهاجرين دور كبير في تنمية دول المقصد كذلك. وأهمية أخذ

		الهجرة في عين الاعتبار في خطط التنمية الوطنية في بلدان المنشأ والمقصد، والعمل على وضع برامج لإشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي، وتوفير الأطر والآليات الخاصة بنقل المعرفة عبر المهاجرين. ومواصلة السعي إلى تضمين الهجرة في خطط التنمية الوطنية في الدول العربية وإشراك الكفاءات والمؤسسات العربية في الخارج في عملية التنمية في الوطن العربي من خلال نقل خبراتهم، وتطوير الشراكات وشبكات التواصل بينهم وبين نظرائهم في المنطقة العربية، ومساعدتهم في الحصول على معلومات أفضل عن فرص العمل والاستثمار في المنطقة، والاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق ذلك. والاهتمام بالكفاءات العربية المقيمة بالخارج وتشجيع الاستفادة منها لدعم جهود التنمية المستدامة في دول المنشأ والمقصد، وتحفيزها لدعم برامج التنمية الوطنية، ونقل المعرفة والخبرات التي اكتسبوها والتكنولوجيا الحديثة إلى دولهم الأصلية، وربطهم بالمؤسسات والكيانات العلمية العربية التي تعمل في نفس مجالات تخصصهم.
	20. تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين.	يؤكد الموقف العربي على أهمية توفير الحوافز الجاذبة لوضع تحويلات المهاجرين في خدمة التنمية، ودعوة دول المنشأ والمقصد إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير تحويلات المهاجرين، وذلك باتخاذ إجراءات لتخفيض تكلفة إرسال التحويلات والعمل على زيادة تدفقها من خلال قنوات رسمية، وحث دول المقصد على النظر في الإعفاءات الضريبية على الأموال المُحوَّلة إلى دول المنشأ، وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي والإداري، ووضع برامج لجذب تحويلات المهاجرين للاقتصادات الوطنية لدول المنشأ والعمل على زيادة الوعي الإنفاقي لدى أسر المهاجرين.

	21. التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم وكذلك إعادة إدماجهم إدماجاً مستداماً.	يؤكد الموقف العربي على التوافق والتنسيق بين دول المنشأ ودول المقصد في مجال العودة الطوعية للمهاجرين وإعادة قبولهم وإعادة إدماجهم في إطار الاتفاقيات والترتيبات الثنائية، مع الحفاظ على كرامتهم ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان عند التعامل معهم بما يتفق مع المواثيق الدولية والقوانين الوطنية، وأهمية اتساق برامج إعادة الإدماج مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ومع احتياجات المجتمعات المحلية التي يعود إليها المهاجرون، ووضع سياسات ناجعة تعزز إسهامات المهاجرين في عملية التنمية، بما فيها إعادة إدماجهم في سوق العمل للاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم. والتأكيد على أهمية التحويلات في دفع عجلة التنمية إلا أنها ليست المصدر الأساسي لتمويل التنمية وليست بديلاً للمساعدات التنموية الدولية نظراً لتذبذبها وعدم القدرة على قياسها وقياس تأثيرها على مكافحة الفقر.
	22. إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة	لم يتم تناولها
	23. تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.	يؤكد الموقف العربي على أهمية التعاون على المستويين الإقليمي والدولي في مجال الهجرة بما يؤدي إلى إدارتها بطريقة فعالة وانسانية.
التنفيذ	التأكيد على أهمية التنفيذ الفعال للاتفاق العالمي من خلال تضافر الجهود المبذولة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، والالتزام بتحقيق الأهداف والالتزامات الواردة في الاتفاق العالمي مع مراعاة مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، واحترام السياسات والأولويات الوطنية. وأكد على أن الاتفاق العالمي يجب أن ينفذ بطريقة تتفق مع حقوق والتزامات الدول بموجب القانون الدولي، ومن خلال تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وتنشيط الشراكة العالمية بروح من التضامن، والاستمرار في البناء على الآليات والمنصات والأطر القائمة للتعامل مع الهجرة بجميع أبعادها. والسعي لتعزيز المشاركة في التعاون	يتفق هذا مع الموقف العربي الذي يؤكد على احترام خصوصية كل منطقة إقليمية وكل دولة من دول العالم، كما يؤكد على أهمية التعاون على المستويين الإقليمي والدولي في مجال الهجرة بما يؤدي إلى إدارتها بطريقة فعالة وإنسانية.

	بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	
	التأكيد على أهمية التعاون والشراكة مع المهاجرين ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المهاجرين والمغتربين والمنظمات الدينية والسلطات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والنقابات العمالية والبرلمانيين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات المعنية.	تضمن الموقف العربي أهمية تعزيز جهود منظمات المجتمع المدني الخاصة بالجاليات المغتربة لدعم المهاجرين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمعات المستضيفة.
المتابعة والاستعراض	دعوة العمليات والمنتديات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية – بما في ذلك ***اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة*** أو ***عمليات التشاور الإقليمية*** – إلى استعراض حالة تنفيذ الاتفاق العالمي داخل كل منطقة من المناطق الإقليمية كل 4 سنوات اعتباراً من عام 2020، بالتناوب مع المناقشات التي تجري على الصعيد العالمي.	تم التأكيد في وثيقة "مساهمة عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" على الدور الإيجابي لعملية التشاور العربية في توحيد الموقف العربي من الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية وعرضه خلال الفعاليات العالمية، وأهمية دعمها وتعزيز دورها كأحد الآليات القائمة المهمة. كما تضمن الإعلان الصادر عن الاجتماع الاستثنائي الأول لعملية التشاور "تكليف عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بالمتابعة بصورة دورية على المستوى الإقليمي العربي لإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وكذلك متابعة الإجراءات المتخذة والمشاورات الجارية لوضع الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسئولية فيما يتعلق باللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، ورفع نتائج هذه المتابعات إلى الفعاليات التي تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الغرض". وسيتم العمل على المستوى الإقليمي العربي بنفس الأسلوب لمتابعة الاتفاقين العالميين بشأن الهجرة واللاجئين من خلال عملية التشاور العربية.